



Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



Foreign direct investment and its impact on economic performance Britain model

Prof. Dr. Anmar Ameen H. Al Barwari
College of Administration and Economics
University of Mosul

Anmar-ameen@uomosul.edu.iq

Researcher: Abdullah Saeed AL-Atrushi
College of Administration and Economics
University of Mosul

abdullahalatroshi92@gmail.com

Abstract:

Most countries have turned to attracting foreign direct investment, because it is an effective and necessary way to achieve economic development after it was in the sixties of the last century one of the manifestations of colonialism and economic hegemony, And as a means of plundering the wealth of peoples, most countries have resorted to adopting policies and procedures that work to attract foreign direct investment such as providing incentives guarantees facilities canceling taxes and providing an appropriate and appropriate investment climate, This is because it is one of the most important sources of international financing due to its great potential and ability to transfer technology and administrative skills and achieve optimal use of economic resources, As well as transferring the economic surplus achieved in the exporting countries and transferring them to the countries attracting investments, in addition to that they transfer modern and advanced technology to the polarized countries, The problem of the research lies in the fact that not giving enough attention to the factors of attracting foreign direct investment will lead to a missed opportunity in the field of raising the total added values, which reflects the extent of upgrading the economic performance of Britain, The study aimed to give an idea of the concept of foreign direct investment and its importance (its theories, determinants, obstacles, motives, advantages and disadvantages) as well as giving an idea of performance, methods of measuring economic performance and the theoretical relationship between economic performance and foreign direct investment in Britain, The standard results indicated that there is a direct and moral relationship between foreign direct investment and total value added at the cost of production factors in Britain on the one hand, and the existence of a direct and moral relationship for the independent variable exports of goods and services in the approved variable total value added at the cost of production factors on the other hand, while there was no Significant effect of spending on research and development on the dependent variable total value added at the cost of factors of production.

Keywords: investment, FDI, Economic Value Added.

الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الأداء الاقتصادي بريطانيا أنموذجاً

الباحث: عبدالله سعيد الأتروشي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

أ.د. أنمار أمين حاجي البرواري
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

لقد تحولت معظم البلدان إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأنها تعد وسيلة فعالة وضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية بعد أن كانت في الستينيات من القرن الماضي تعد من إحدى مظاهر الاستعمار والهيمنة الاقتصادية، ووسيلة لنهب ثروات الشعوب، لذلك فقد لجأت معظم البلدان إلى اتباع سياسات وإجراءات تعمل على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كتقديم الحوافز والضمانات والتسهيلات وإلغاء الضرائب وتوفير مناخ استثماري ملائم ومناسب، وذلك لأنها تعد من أهم مصادر التمويل الدولي بسبب إمكانيتها وقدرتها الكبيرة على نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وكذلك نقل الفائض الاقتصادي المتحقق في الدول المصدرة ونقلها إلى الدول المستقطبة للاستثمارات، فضلاً عن ذلك فأنها تقوم بنقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى الدول المستقطبة، إذ تكمن مشكلة البحث في إن عدم إعطاء الاهتمام الكافي بعوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سيقود إلى ضياع فرصة في مجال رفع القيم المضافة الإجمالية الذي يعكس مدى الارتقاء بالأداء الاقتصادي لبريطانيا، وهدفت الدراسة إلى إعطاء فكرة عن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته (نظرياته، محدداته، معوقاته، دوافعه، ومزاياه وعيوبه) فضلاً عن إعطاء فكرة عن الأداء وطرق قياس الأداء الاقتصادي والعلاقة النظرية بين الأداء الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا، أشرت النتائج القياسية إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج في بريطانيا من جهة، ووجود علاقة طردية ومعنوية للمتغير المستقل صادرات السلع والخدمات في المتغير المعتمد إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج من جهة أخرى، في حين لم يكن هنالك تأثير معنوي للإنفاق على البحث والتطوير في المتغير المعتمد إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، القيمة الاقتصادية المضافة.

المقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر المهمة التي يقاس على أثرها واقع الأداء الاقتصادي عبر المؤشرات المعتمدة، ومن أهمها مؤشر القيمة المضافة الإجمالية. إذ إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بجديد إلا أنه ازدادت اهتمامات الباحثين والدارسين ورجال الأعمال والممارسين وكذلك البلدان النامية والمتقدمة به نتيجة عولمة النشاط الاقتصادي، وزيادة دور الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات في إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي والإنتاج العالمي، وعمليات نقل التكنولوجيا في ظل عالم شهد التحرير المالي، والتكامل، وتقدم تكنولوجيا المعلومات، والتكتلات الاقتصادية تطوراً كبيراً، إذ تعد الشركات المتعددة الجنسيات التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل الانطلاق نحو أسواق جديدة فضلاً عن العديد من الدوافع التي تشجع تلك

الشركات على الانطلاق إلى مناطق خارج أوطانها الأصلية. لأن الفائدة التي تعود على كل من الشركات هو ما يدفع الدول لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ليؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الدول المستقطبة، وإيجاد فرص عمل، والقضاء على البطالة، واستخدام التقنيات الحديثة، ورفع مستوى التنافسية الدولية ومستوى مهارة الأيدي العاملة. لذلك يعد الاستثمار الأجنبي المباشر الرافد الرئيسي لعملية التنمية والازدهار لمعظم اقتصاديات بلدان العالم، التي اعتمدت الاستثمار الأجنبي المباشر إذ بينت الوقائع على أنه قادر على المدى المتوسط والطويل على النهوض بالنشاط الاقتصادي.

١. **أهمية البحث:** تبرز أهمية البحث من خلال محاولة التعرف على شكل العلاقة وبيان الأثر ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأداء الاقتصادي فضلاً عن تحليل القيمة المضافة الإجمالية المتحققة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بريطانيا.

٢. **هدف البحث:** يهدف البحث إلى إعطاء فكرة عن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته فضلاً عن إعطاء فكرة عن الأداء وطرق قياس الأداء الاقتصادي والعلاقة النظرية بين الأداء الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا.

٣. **مشكلة البحث:** إن عدم الاهتمام الكافي بعوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سيقود ذلك إلى ضياع فرصة في مجال رفع القيم المضافة الإجمالية الذي يعكس مدى الارتقاء بالأداء الاقتصادي في بريطانيا.

٤. **فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها: وجود علاقة طردية معنوية بين إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقيمة المضافة الإجمالية في بريطانيا.

٥. **منهجية البحث:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أدوات التحليل القياسية والاحصائية بالاعتماد على البيانات الصادرة من البنك الدولي.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن البحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر متواصل لا ينقطع كونه متغير اقتصادي نال وما زال ينال القدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين ورجال الأعمال والدارسين والممارسين، وكذلك الدول المتقدمة والنامية إذ يعبر عن تدفقات رؤوس الأموال والتكنولوجيا من بلدٍ لآخر وهو يمثل مظهراً من مظاهر انفتاح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي، لهذا سيتم في هذا المبحث التطرق إلى ماهيته بما فيها أهميته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد ازداد اهتمام المنظمات وكذلك الدول بالاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الإيجابيات التي تحققت من جراء استقطابه ومن ثم تعددت المفاهيم المرتبطة به: فبحسب المفاهيم الاقتصادية المختلفة ورد تعريف الاستثمار على أنه: أي استعمال لرأس المال سعياً لتحقيق الربح دون الالتفات للمعرف إلى شكل الاستثمار إذا كان أصولاً حقيقية أو مالية. (كحل الراس وآخرون، ٢٠١٩: ٣) أما لمبرت فعرف الاستثمار على أنه: عملية تهدف إلى إنتاج السلع الرأسمالية التي ليست مستهلكة في المرحلة الحالية، وتستعمل لإنتاج سلع في المرحلة القادمة. (منصوري، ٢٠١٢: ١٧) كما عرف الاستثمار على أنه: هو تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية. (مطاي، ٢٠١٦: ٣) ويعرف الاستثمار على أنه: ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل. (سعدى وبرحومة، ٢٠١٧: ٩)

وعرف الاستثمار أيضا على أنه: التضحية بقيمة مالية مؤكدة في الحاضر في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل. (شموط وكنجو، ٢٠٠٨: ٦)
ولقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث اننا سنورد بعضاً منها فيما يأتي:

فقد عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر: على أنه نوع من أنواع الاستثمارات الدولية تعكس هدف كيان مقيم في اقتصاد ما في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر اذ تنطوي هذه المصلحة على علاقة طويلة بين المستثمر المباشر والمؤسسة، فضلاً عن تمتع المستثمر المباشر بنفوذ وسلطة أكبر في إدارة المؤسسة. (بابا واجري، ٢٠١٤: ١٤) كما عرفت منظمة التجارة العالمية (WTO) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دولة مضيفة) وذلك مع نية تسييرها. (بو جمعة، ٢٠٠٧: ١٧) وأشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: تشغيل لرأس المال عبر حدود الدول شريطة ان يملك المستثمر على الأقل 10% من الأسهم ذات الحق في التصويت على المشرع سواء كان المشروع كاملاً بالفعل أو جديداً، اذن فشرط الاستثمار الأجنبي هما:

١. ملكية المستثمر 10% على الأقل من أسهم المشروع.

٢. مشاركته في الإدارة.

والدول النامية غالباً ما تفضل هذا الشكل من أشكال الاستثمارات الأجنبية، لأنه يساعدهم على تحقيق التنمية، كما يساعد ذلك المستثمر الأجنبي على معرفة سوق البلد المضيف وطريقة التعامل معها. (الجبوري، ٢٠١٤: ٣٠) كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10% أو أكثر إذ ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها. (bougets, 2005: 99)

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: إن تطور الدول مرتبط بحجم عائدات الاستثمارات المتدفقة إليها التي تعد من العوامل المهمة لزيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي لما لها من أهمية اقتصادية.

وتتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي فيما يأتي:

١. **بالنسبة للدول المضيفة:** تنطوي الاستثمارات الأجنبية على عدة فوائد للاقتصاد المستثمر فيه التي لا يمكن للاستثمار المحلي تحقيقها، ويمكن أن نوجز أهم الآثار التي يتركها نوجزها بما يأتي: (الكواز والعبادي، ٢٠٠٧: ٥-٦)

أ. **نقل التكنولوجيا:** على الرغم من وجود قنوات أخرى غير الاستثمارات الأجنبية يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات الجديدة من خلالها مثل العقود الإدارية والتراخيص والبحوث المنشورة والشراء المباشر، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل أكثر الطرق جدوى في نقل التكنولوجيا، فضلاً عن كونه يمثل عمليات إنتاجية وإدارية ورقابية، إذ تتم عمليات نقل التقنية والمهارات الإدارية من خلال قيام الشركات الأجنبية التي تستثمر في الدول المضيفة بتدريب العمال والموظفين والمدراء والمهندسين الفنيين على التقنيات التي تسجلها للعمال داخل هذه الدولة.

ب. **التأثير في ميزان المدفوعات:** إن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادتها في الدول المضيفة تترك تأثيراً إيجابياً على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال لجوء الشركات المتعددة الجنسيات إلى بيع

عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل احتياجاتها المحلية، أو محاولة التخفيف من شحة النقد الأجنبي في حالة توجيه الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية التي تؤدي إلى إحلال الاستيراد، ويساهم ذلك في سد جزء من حاجة السوق المحلية وهذا يعني تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات.

وقد تترك تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية آثاراً سلبية على موازين المدفوعات في الدول المضيفة إذ تصل رؤوس الأموال المستثمرة في هذه الدول إلى مرحلة معينة من نموها بحيث تصبح مقدار ما تستنزفه من أرباح وفوائد من هذه الدول يفوق بكثير حجم ما يتدفق منها إلى هذه الدول، ولا شك أن توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية التي تتميز بضخامة حجم رؤوس الأموال المستثمرة فيها يتطلب نمواً سريعاً في الصادرات، ليس فقط أسرع من نمو الناتج المحلي فحسب وإنما أيضاً أعلى من معدل نمو الاستيراد فإذا لم يسهم رأس المال الأجنبي وسياسات التنمية المطبقة في تحقيق هذا الشرط، فليس بالإمكان أن يتغلب الاقتصاد القومي على ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط والطويل.

ج. التأثير في النمو الاقتصادي: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي بطريقتين، الأولى ينشئ رصيذاً إضافياً من رأسمال الدول المضيفة ويضاف إلى مدخرات هذه الدولة أو احتياطي النقد الأجنبي، الثانية فإنه يقدم المعرفة التقنية المطلوبة للاستكمال الناجح للمشروع الاستثماري وبالتالي يزيد من القدرة الاستيعابية للدولة المضيفة.

د. التأثير في سعر الصرف: إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تترك تأثيرات سلبية في أداء السياسة النقدية خاصة في الدول النامية، من خلال تأثيرها على استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم النقدي، فتدفع الأموال إلى الداخل يؤدي إلى تقييم عملة الدولة المضيفة بأكثر من قيمتها فتصبح أسعار الاستيرادات منخفضة وأسعار الصادرات مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة عجز الميزانية، وارتفاع معدل التضخم، وانخفاض أسعار الصرف الحقيقية.

٢. بالنسبة للمستثمر الأجنبي: تتمثل أهم دوافع المستثمرين الأجانب في الاستثمار خارج دولة الأم وبالأخص في البلدان النامية فيما يأتي: (نجا، ٢٠١٥: ٤٢-٤٣)

أ. تحقيق معدل عائد مرتفع على رأس المال: وذلك لأن الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي هو زيادة العوائد على استثماراته، ويتحقق له ذلك من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج الخاصة بالمواد الأولية أو الأيدي العاملة الرخيصة بتلك الدول أو تخفيض تكاليف التصدير، إذ يكون هذا في ظل إمكانية تحويل عوائد الاستثمار، بينما إذا كان هنالك قيود على ذلك فإنه يحدد من تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة في هذه الحالة.

ب. ضمان الحصول على المواد الأولية: قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خام أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة، ومن ثم فإنه يهدف إلى ضمان التدفق المستمر لهذه المواد بالكمية والجودة المطلوبة والأسعار المرغوبة من خلال إنشاء فروع لها أو الاشتراك في مؤسسة قائمة في البلد المنتج والمصدر لهذه المواد، وهو ما تنتهجه الشركات اليابانية في استثماراتها الخارجية.

ج. تخفيض المخاطر: يسعى المستثمر إلى تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معدل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفاً، على عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما تكون معامل الارتباط بين عوائدها قوية نظراً لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة. كما أنه قد تشتت المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنتقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها منافسة بنفس الحدة.

د. الاستفادة من المزايا والحوافز المقدمة من البلد المستثمر: إن معظم البلدان النامية تسعى إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي تتنافس هذه الدول في تقديم العديد من الحوافز والمزايا لهذه الاستثمارات، وتكون هذه المزايا والحوافز في صورة تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها، أو منحهم الدعم على الخدمات العامة مثل الطاقة أو إمكانية إقامة هذه الاستثمارات... الخ وكل هذه الأمور تسهم في تخفيض تكاليف تلك الاستثمارات ومن ثم تمثل حوافز قوية للمستثمرين الأجانب للاستفادة من هذه المزايا.

ه. المحافظة على الأسواق الخارجية والرغبة في التوسع: يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى الأسواق إلى إنشاء فروع لمشروعاتهم في هذه الأسواق. وقد تلجأ الشركة إلى إقامة فروع لها بالخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف المستورد بسعر أقل من الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد هي أيضاً من مزايا انخفاض التكاليف، ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد.

و. زيادة حجم المبيعات: إذ إنه مهما كان كبر حجم سوق دولة ما فإنه يبدو صغيراً جداً بالمقارنة بالسوق العالمي الذي يتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، وذلك بهدف الاستفادة من وفورات الحجم الكبير للإنتاج وبخاصة في القطاع الصناعي، الأمر الذي يستدعي البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه السوق المحلي، ويكون ذلك في حالة ارتفاع تكاليف التصدير لأسواق الدول الأخرى، أو صعوبة النفاذ لهذه الأسواق بسبب وضع قيود على الواردات الخارجية من قبل هذه الدول، فإنه عادة ما تنشئ الشركات الأجنبية فروعاً لها بالدول لكي تقفز على هذه القيود والحوافز التجارية وتتمكن من النفاذ إلى هذه الأسواق.

المبحث الثاني: القيمة الاقتصادية المضافة كأحد أهم الطرق المستخدمة في قياس

الأداء الاقتصادي

هنالك عدة طرق لقياس الأداء الاقتصادي منها:

القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added): يعد اختبار مقياس الأداء من الأمور المهمة في عمليات الرقابة والتخطيط على اعتبار أنها توفر البيانات المهمة لعمليات اتخاذ القرار، ولا شك في أن التغييرات السريعة التي رافقت البيئة الاقتصادية للمؤسسة حتمت على الباحثين والممارسين إيجاد أساليب وطرق لتقييم أداء المؤسسات التي تعكس واقعها الاقتصادي ومقارنتها بها، ومن أهم هذه المقاييس مدخل القيمة الاقتصادية المضافة.

١. مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة: يمكن تعريف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها (الدخل المتبقي بعد طرح ثمن تكلفة كافة أنواع رأس المال المستثمر)، ويتم احتسابها وفقاً للمعادلة: (عبد العزيز وعواد، ٢٠١٥: ١٥٧-١٥٨)

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) =

صافي الربح بعد الضرائب - رأس مال المستثمر × المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (WACC)

أما (Stern Stewart) فيعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها ((مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي الذي يرتبط بتنظيم ثروة المساهمين على مدى الزمن، إذ يعبر عنه بالفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المقترض والمملوك. (علي، ٢٠١٠: ٤) أما كل من (Hamilton، Marshal) فقد قاما بتوضيح مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة، التي تقوم على مفهوم تعظيم ثروة حملة الأسهم (الملاك) التي يجب أن تعود عليهم بعائد أكبر من كلفة الدين والملكية. (الحوراني وقدومي، ٢٠١٨: ١٦)

وعليه يمكن تعريف القيمة المضافة على أنها: صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب (NOPAT) مطروحاً منه حاصل ضرب رأس المال بكلفة رأس المال.

٢. **حساب القيمة الاقتصادية المضافة:** إن معيار القيمة الاقتصادية المضافة يعتمد في تركيبه وحسابه على ثلاث متغيرات أساسية هي: النتيجة التشغيلية قبل الضريبة وبعدها، ومقدار الاستثمار المستخدم، وتكلفة التمويل المرجحة.

تعد القيمة الاقتصادية المضافة عن الفرق ما بين صافي الأرباح التشغيلية للمؤسسات بعد الضريبة وتكلفة التمويل المرجحة. (G. Bannett, 2013: 12)

$$EVA = NO PAT - COST OF CAPITAL$$

ويمكن توضيحها من خلال المعادلة الآتية:

$$EVA = REX (1 - T_{Is}) - CMPC \times CI$$

كما يمكن التعبير عنها من خلال المردودية وفق المعادلة الآتية:

$$EVA = (ROIC - CMPC) \times CI$$

العائد على رأس مال المستثمر: ROIC

تكلفة رأس مال المرجحة: CMPC

رأس المال المستثمر: CL

ولذلك فإن من أهم مزايا استعمال مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة أنه يعتمد في تقييم الأداء على العائد على الاستثمار اخذاً بنظر الاعتبار التكلفة CMPC أي مخاطر تعدد البدائل التمويلية CI. (Cherif, 2009: 68) فإذا كانت EVA موجبة فمعنى ذلك أن الشركة قد ساهمت بشكل مباشر في التأثير على ثروة المالك ويعود سبب ذلك إلى زيادة الأرباح التشغيلية بعد الضرائب أو انخفاض تكاليف الاستثمار أما إذا كانت EVA سالبة فمعنى ذلك أن الشركة تستهلك رأس مال المستثمر بأكبر من ربح العمليات التشغيلية مما يؤثر ذلك سلباً على ثروة المالك. (Cherif, 2009: 68) وفي سبيل توضيح مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة سنتطرق إلى العناصر المكونة لحسابه والمتعلقة بكل من العائد على رأس المال المستثمر تكلفة رأس المال المستثمر.

الجانب التطبيقي

المبحث الثالث: الأنموذج القياسي المستخدم في الدراسة

تعد بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية ولاسيما التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وغالباً ما تكون السلاسل الزمنية غير ساكنة Non-Stationary ومن ثم فإن النتائج التي يتم الحصول عليها من معادلة الانحدار والتقدير غالباً ما تكون زائفة Spurious Regression أي لا معنى لها، من ناحية أخرى إذا ما تبين أن السلسلة الزمنية غير ساكنة فإنه لا يمكن استخدام مقدراتها في التنبؤ. لذا من الضروري أن تتم معالجة السلاسل الزمنية قبل البدء بعملية الاختبار من أجل إزالة أي تشوهات أو تبانيات أو عدم اتساق فيها ومن ثم تحويلها إلى حالة السكون للحصول على تقديرات دقيقة وصحيحة (Gujarati, 2003: 796).

لقد بينت النماذج القياسية الكلية الحديثة أهمية بالغة للعلاقة بين النظرية والواقع من خلال وضع غطاء نظري متنسق لوصف هذه النماذج، وكذلك الاعتماد على طرق للوصف الديناميكي، وجعل المعادلات تتفق مع المعطيات من خلال صياغة نماذج دقيقة، وإجراء اختبارات متعددة

لكشف كل مشاكل التوصيف Misspecification القياسية. ويتم ذلك باستخدام مجموعة من المرشحات مثل جذر الوحدة (الاستقرارية Stationary) واتجاهات التكامل المشترك Co-integration وآلية تصحيح الخطأ العشوائي Error Correction Mechanism وغيرها (Gujarati, 2011: 797). وسيتم اعتماد الخطوات الآتية في التقدير لقياس العلاقات المختلفة: **المطلب الأول أنموذج الدراسة:** استخدمت هذه الدراسة أسلوب تطبيقي لمعرفة العوامل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على النمو الصناعي من عدمها، وكما في المعادلة الآتية:

$$TVA = F(FDI, SRD, EGS)$$

اذ ان (TVA) معادلة اجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج، (FDI) الاستثمار الاجنبي المباشر، (SRD) الانفاق على البحث والتطوير، (EGS) صادرات السلع والخدمات. ويمكننا التعبير عن النموذج قياسياً وكالاتي:

$$TVA_t = \beta_0 + \beta_1 DFI_{t-1} + \beta_2 SRD_{t-1} + \beta_3 EGS_{t-1} + \varepsilon_t$$

اختبارات جذر الوحدة أو الإستقرارية Unit Root or Stationary Tests:

اختبارات السكون (الإستقرارية) Stationarity Tests: ان مسألة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في التحليلات الاقتصادية الحديثة. فعدم استقرار هذه السلاسل يؤدي إلى الانحدار الزائف وتمنع الحصول على نتائج صحيحة ومنطقية. اذ اكتشف كل من كرانجر ونيو بولد (Granger and Newbold) ضرورة قياس استقراريه السلسلة الزمنية، وان الباحثين توصلوا الى نتيجة مفادها الى ان المعلمات والاختبارات الاحصائية التي تنتج عن اجراء الانحدار للسلاسل الزمنية غير مستقرة هي نتائج غير سليمة وزائفة، وقد شكلت هذه النتيجة نقطة بداية للاهتمام بموضوع الإستقرارية. (Gujarati, 2013: 205)

تعريف الإستقرارية: هي السلسلة التي تمتلك البيانات فيها أخطاء عشوائية ذات وسط حسابي وتباين ثابت وتباين مشترك بينها وبين المتغيرات المقدره يساوي صفراً. ويعبر عنها إحصائياً بأنها عينة مقدره ذات تشتت منتظم". إذ ان الاتجاه العام للسلسلة يولد وجود ارتباط ذاتي قوي بين قيم المتغير خلال الفترات الزمنية المتعاقبة. وعلى هذا إذا كان الارتباط الذاتي منعدماً أو ضعيفاً White Noise فإن السلسلة تكون مستقرة ولها خلفية نظرية وتتبع علاقات تبادلية متناظرة وسوف تحقق النتائج المطلوبة نتيجة لتناقص أخطائها أو اتجاهها نحو الصفر، كلما زادت فترات التخلف الزمني. وبعبارة أخرى السلسلة غير المستقرة التي تتجه نحو التزايد خلال الزمن (Gujarati: 2013: 206-208). وهناك عدد كبير من الاختبارات لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية، من أهمها: اختبار ديكي فولر Dickie Fuller GLS (ERS)، واختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickie Fuller (ADF)، واختبار فيليبس بيرون Phillips-Perron (PP)، واختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS)، واختبار Optimal Elliott-Lothman-Stock point، واختبار GN-Perron، تستخدم هذه الاختبارات لمعالجة السلسلة الزمنية وتحويلها الى سلسلة مستقرة، تم في هذه الدراسة التركيز على اختبار فيليبس-بيرون (PP) لصغر حجم العينة قيد الدراسة إذ تبلغ عدد المشاهدات 30 مشاهدة فقط للمدة من (1990-2019).

المطلب الثاني توصيف الأنموذج القياسي المستخدم في الدراسة وتقديره واختباره:

اولاً. وصف متغيرات الدراسة: اشتملت الدراسة على أربع متغيرات، واحد معتمد (تابع)، وثلاثة متغيرات مفسرة (مستقلة)، لدولة بريطانيا وهذه المتغيرات كما موضحة في الجدول (٤) أدناه:

الجدول (١): وصف متغيرات الدراسة

توصيفه	اسم المتغير	رمز المتغير	ت
متغير معتمد	إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية بالمليار دولار الأمريكي)	Y	1
متغيرات مفسرة	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية بالمليار دولار أمريكي)	X1	2
	الإنفاق على البحث والتطوير (من إجمالي الناتج المحلي)	X2	3
	صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية بالمليار دولار الأمريكي)	X3	4

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الملحق رقم (١).

ثانياً. بعض المؤشرات الإحصائية: يبين الجدول (٢) بعض المؤشرات الاحصائية التي تتمثل بحجم العينة (n) والوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (Std. Deviation) واقل قيمة (Minimum) وأعلى قيمة (Maximum) لكل متغير من المتغيرات المدروسة لبريطانيا وكالاتي الجدول (٢): قيم المؤشرات الاحصائية لبريطانيا

Case Summaries					
	N	Mean	Std.Deviation	Minimum	Maximum
اجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج	30	1918.1223	624.91907	943.06	2791.80
الاستثمار الأجنبي المباشر	30	89.2997	83.48196	2.24	324.81
الانفاق على البحث والتطوير	30	1.6160	.05230	1.54	1.72
صادرات السلع والخدمات	30	577.7047	226.88402	252.21	894.08

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان اعتماداً على نتائج برنامج (Eviews10)

ثالثاً. قياس معامل الارتباط بين المتغيرات المدروسة: سيتم استخدام معامل الارتباط البسيط لقياس قوة العلاقة بين كل زوج من المتغيرات واتجاهه قيد الدراسة.

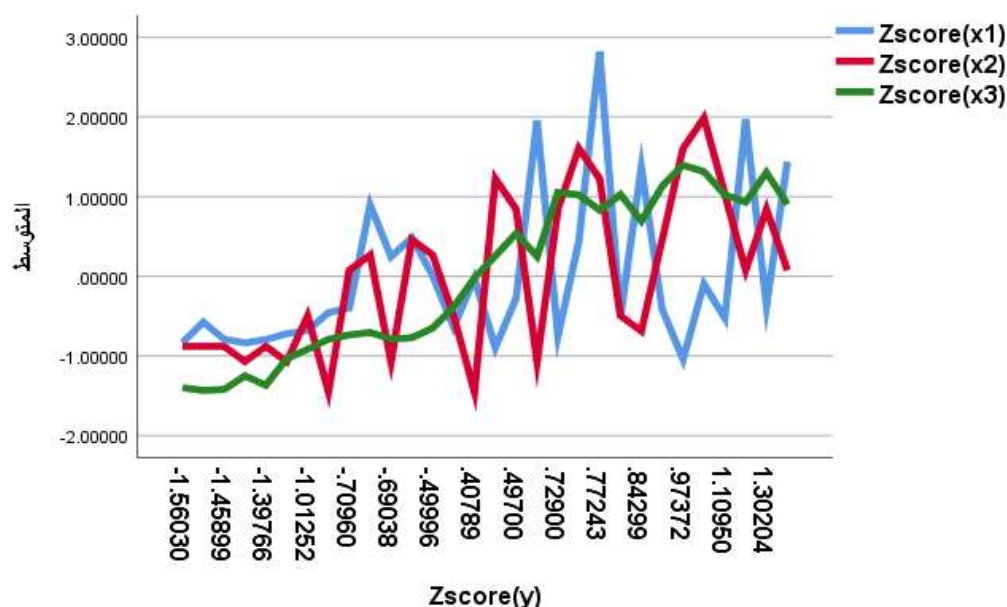
الجدول (٣): قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات المدروسة لبريطانيا

Correlations				
		الاستثمار الأجنبي المباشر	الانفاق على البحث والتطوير	صادرات السلع والخدمات
اجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج	Pearson Correlation	.407*	.610**	.975**
	P-value	.026	.000	.000
	N	30	30	30
الاستثمار الأجنبي المباشر	Pearson Correlation	1	.089	.307
	P-value		.639	.099
	N	30	30	30
الانفاق على البحث والتطوير	Pearson Correlation	.089	1	.690**
	P-value	.639		.000
	N	30	30	30

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان اعتماداً على نتائج برنامج (Eviews10).

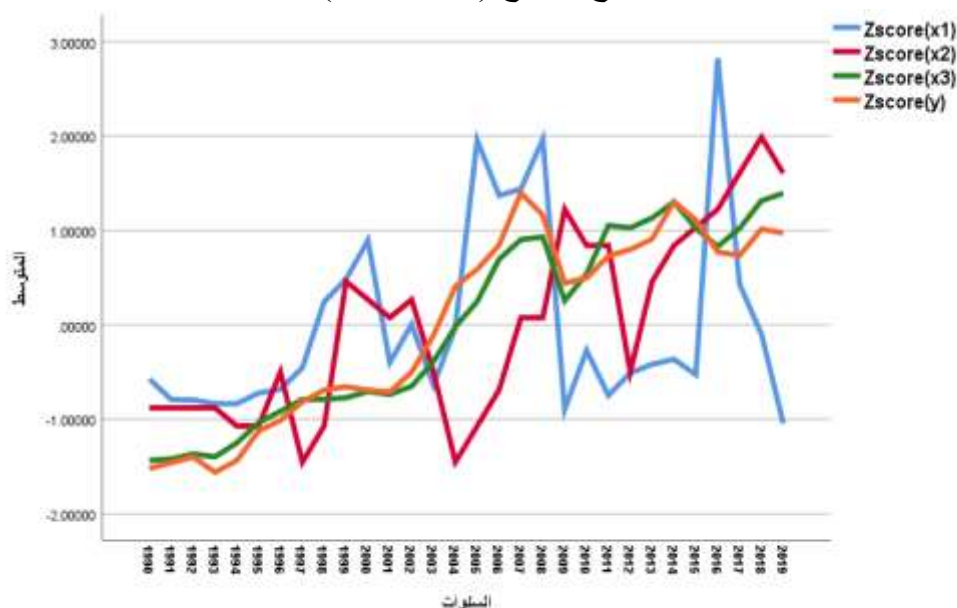
من ملاحظة نتائج الجدول (٣) نجد ان:

هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية ما بين اجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج وكل من (الاستثمار الأجنبي المباشر)، (الانفاق على البحث والتطوير) و (صادرات السلع والخدمات)، وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية الى (0.407)، (0.610) و (0.975) على التوالي، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت قيمتها مساوية الى (0.026)، (0.000) و (0.000) على التوالي وهي اقل من (0.05).



الشكل (١): علاقة المتغير المعتمد بالمتغيرات المفسرة لدولة بريطانيا

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على نتائج برنامج (Eviews10).



الشكل (٢): علاقة المتغيرات المدروسة بالزمن لدولة بريطانيا

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على نتائج برنامج (Eviews10).

رابعاً. استكشاف البيانات: في هذه الخطوة يتم فحص البيانات والكشف عن وجود خلل فيها أو عدمه، وذلك قبل البدء بتحليلها، وتتضمن هذه الخطوة جملة من الاختبارات والاتيئة:
أ. القيم المفقودة (Missing values):

بعد ملاحظة البيانات للمتغيرات كافة لم يكن هناك قيم مفقودة في أي متغير من المتغيرات المدروسة ولكل من الدول الاربعة قيد الدراسة.

ب. القيم الشاذة (Outliers):

تم استخدام اختبار (Mahalanobis distance) للكشف عن وجود قيم شاذة في البيانات المدروسة وتم التوصل إلى أنه لا يوجد أي قيمة شاذة في بيانات كل من الدول الأربعة قيد الدراسة.

ج. اختبار هل ان المتغيرات المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي (Tests of Normality):

تم استخدام الاختبار الإحصائي (Shapiro-Wilk) للكشف عن مدى مطابقة التوزيع الاحتمالي الخاص بالمتغيرات المدروسة للتوزيع الطبيعي، علماً أن عدم تحقق هذا الفرض الاحصائي من شأنه تشويه النتائج، والفرضية المستخدمة لاختبار ذلك هي:

فرضية العدم: البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الفرضية البديلة: البيانات لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الجدول (٤): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات المدروسة لدولة بريطانيا

	Tests of Normality		
	Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	P-value
اجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج	.891	30	.005
الاستثمار الأجنبي المباشر	.825	30	.000
الانفاق على البحث والتطوير	.939	30	.083
صادرات السلع والخدمات	.884	30	.004

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان اعتماداً على نتائج برنامج (Eviews10).

من ملاحظة نتائج الجدول (٤) نجد ان المتغيرات (اجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج، الاستثمار الأجنبي المباشر، صادرات السلع والخدمات) قيمها الاحتمالية (P-value) بلغت (0.005)، (0.000) و(0.004) على التوالي، وهي اقل من (0.05) وهذا دليل على ان هذه المتغيرات لا تتوزع توزيعاً طبيعياً، اما بالنسبة للمتغير (الانفاق على البحث والتطوير) نجد ان القيمة الاحتمالية المرافقة له بلغت (0.083) وهي أكبر من (0.05) وهذا دليل على ان هذا المتغير يتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (٥): نتائج تحليل علاقة الأثر في النموذج المدروس لدولة بريطانيا

Dependent Variable: إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج				
Method: Least Squares				
Date: 09/08/21 Time: 01:47				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 30				
P-value	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0296	2.301606	894.9371	2059.793	C
0.0085	2.845842	0.278842	0.793540	الاستثمار الأجنبي المباشر
0.0658	-1.920420	585.0808	-1123.601	الانفاق على البحث والتطوير
0.0000	19.65966	0.141159	2.775130	صادرات السلع والخدمات
1918.122	Mean dependent var		0.968367	R-squared
624.9191	S.D. dependent var		0.964718	Adjusted R-squared
12.49232	Akaike info criterion		117.3825	S.E. of regression
12.67915	Schwarz criterion		358245.1	Sum squared resid
12.55209	Hannan-Quinn criter.		-183.3848	Log likelihood
1.215467	Durbin-Watson stat		265.3124	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان اعتماداً على نتائج برنامج (Eviews10)

تشير نتائج الجدول (٥) الى ما يأتي:

١. من خلال اختبار جدول تحليل التباين (ANOVA) تبين لدينا أن النموذج المدروس معنوي وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية لاختبار (Prob(F-statistic)) التي بلغت (0.0000) وهي أقل من (0.05).
٢. هناك أثر طردي ومعنوي للمتغير (الاستثمار الأجنبي المباشر) في المتغير المعتمد (إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج) وذلك بدلالة قيم معامل الانحدار التي ظهرت مساوية إلى (0.793540)، وهذا الأثر معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (0.0085) وهي أقل من (0.05).
٣. لا يوجد أثر معنوي للمتغير (الإنفاق على البحث والتطوير) في المتغير المعتمد (إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج) وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (0.0658) وهي أكبر من (0.05).
٤. هناك أثر طردي ومعنوي للمتغير (صادرات السلع والخدمات) في المتغير المعتمد (إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج) وذلك بدلالة قيم معامل الانحدار التي ظهرت مساوية إلى (2.775130)، وهذا الأثر معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (0.000) وهي أقل من (0.05).
٥. من ملاحظة قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) يمكننا القول إن (96%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد سببه المتغيرات المفسرة، أما النسبة المتبقية وهي (4%) سببها متغيرات أخرى لم تضمن في النموذج المدروس.

الملحق (١): الأداء الاقتصادي ومحدداته في بريطانيا

السنوات	اجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية بالمليار دولار الأمريكي) Y متغير معتمد	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية بالمليار دولار أمريكي) $X1$ متغير مستقل	الانفاق على البحث والتطوير (من اجمالي الناتج المحلي) $X2$ متغير مستقل	صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية بالمليار دولار الأمريكي) $X3$ متغير مستقل
1990	967.96	41.36	1.57	252.21
1991	1006.37	23.24	1.57	255.37
1992	1044.70	23.01	1.57	267.43
1993	943.06	19.69	1.57	260.65
1994	1019.23	19.56	1.56	294.13
1995	1216.40	29.10	1.56	342.84
1996	1285.38	32.41	1.59	370.13
1997	1409.26	51.31	1.54	398.36
1998	1486.69	109.82	1.56	398.84
1999	1509.19	129.89	1.64	402.50
2000	1486.48	164.13	1.63	417.75
2001	1474.68	56.09	1.62	410.66
2002	1605.69	89.76	1.63	430.26
2003	1848.22	36.01	1.59	489.78
2004	2173.02	87.06	1.54	573.12
2005	2286.24	252.65	1.56	634.00
2006	2444.92	203.64	1.58	735.46
2007	2791.80	209.51	1.62	782.66
2008	2644.03	253.45	1.62	788.81
2009	2194.95	14.55	1.68	635.83
2010	2228.71	66.73	1.66	699.88
2011	2373.69	27.01	1.66	816.41
2012	2417.22	46.75	1.59	810.79
2013	2486.58	54.47	1.64	834.49
2014	2731.79	58.89	1.66	873.25
2015	2611.47	45.33	1.67	809.80
2016	2400.83	324.81	1.68	766.23
2017	2376.96	125.36	1.70	809.63
2018	2551.53	81.16	1.72	875.79
2019	2526.62	2.24	1.70	894.08

من اعداد الباحثان استناداً الى بيانات البنك الدولي www.date.albankaldawli.org

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. **الاستنتاجات:** لقد توصل الدراسة إلى عددٍ من الاستنتاجات في بحث العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأداء الاقتصادي التي يمكن عرضها بما يأتي:

١. للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات عديدة في الدول المضيفة سواء في مجال نقل التكنولوجيا أو التأثير في ميزان المدفوعات فضلاً عن التأثير في النمو الاقتصادي الى جانب التأثير في سعر الصرف.

٢. قد يرافق قدوم الاستثمارات الأجنبية الى الدول المضيفة عدداً من السلبيات منها، قد تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات الملوثة للبيئة، قد تميز الشركات في الأجور بين

العمال الأجانب والعمال المحليين، وغالباً ما يستورد المستثمر الأجنبي متطلبات الإنتاج من خارج الدول المضيفة، وأن هذه الأنواع من الاستثمارات قد تمكن المستثمرين الأجانب من التدخل في الشؤون السياسية للدول المضيفة.

٣. يعبر عن قياس الأداء بأنه عملية تتمثل بوضع مؤشرات قابلة للقياس التي من الممكن تتبعها بشكل منتظم لتقييم التقدم المتحقق في تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، وبالتالي استخدام هذه المؤشرات لتقييم إنجاز أهداف المشروع ككل.

٤. يعد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من أهم المؤشرات لقياس الأداء الاقتصادي وادائها، فضلاً عن إعطاء صورة واضحة لحملة الأسهم.

٥. أشرت النتائج القياسية الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج في بريطانيا من جهة، ووجود علاقة طردية ومعنوية للمتغير المستقل صادرات السلع والخدمات في المتغير المعتمد إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج من جهة أخرى، في حين لم يكن هنالك تأثير معنوي للإنفاق على البحث والتطوير في المتغير المعتمد إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج

٦. فيما أعطى نموذج بريطانيا قدرة تفسيرية مقدارها 96% أي ان 96% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج) يعود سببها الى المتغيرات المفسرة (الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفاق على البحث والتطوير، صادرات السلع والخدمات) ومن ثم ولغرض رفع إجمالي القيمة المضافة بتكلفة عوامل الإنتاج يجب التأثير في رفع قيم كل من المتغيرات المفسرة.

ثانياً. المقترحات:

١. العمل على زيادة الانفاق على البحث والتطوير، وذلك بهدف إنتاج تكنولوجيا متقدمة تدعم الشركات المحلية وتحقق لها فرصة اكتساب مزايا تنافسية في الأسواق الخارجية في بريطانيا.

٢. ضرورة تطبيق استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا، وذلك عن طريق توجيه التحفيزات المغرية نحو أنواع معينة من الاستثمارات الأجنبية تتلائم مع أهداف التنمية المخططة، وتمتاز بمرونة عالية في نقل التكنولوجيا الحديثة والمعارف التنظيمية والإدارية.

٣. ضرورة تحسين مستوى كفاءة البنية التحتية، أي اعتماد مبادئ النوعية في الإنجاز وليس الاهتمام بالكم، كما من الممكن أن تساهم مشروعات البنية التحتية في بريطانيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إقامة مشاريع شراكة فاعلة بين الشركات الأجنبية والمحلية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب:

١. الجبوري، عبد الرزاق حمد، ٢٠١٤، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، الأردن.

٢. شموط، مروان وكنجو، عبود كنجو، ٢٠٠٨، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.

٣. منصور، الزين، ٢٠١٢، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان.

٤. نجا، علي عبد الوهاب، ٢٠١٥، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر.

ب. البحوث والدوريات:

١. الكواز، سعد محمود والعبادي، عمر غازي، ٢٠٠٧، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة لعينة مختارة من الدول العربية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
٢. بابا، عبد القادر واجري، خيرة، ٢٠١٤، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد ٠٢، سبتمبر.
٣. عبد العزيز، ماجدة عبد المجيد وعواد، سالم، ٢٠١٥، المحاسبة عن القيمة المضافة ودورها في قياس الأداء للوحدات الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١، العدد ٤.
٤. علي، مقبل أحمد، ٢٠١٠، دراسة لنموذج القيمة المضافة كأداة مكملة لأدوات تقييم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد ١١، المجلد ٥، بغداد.

ج. الرسائل والأطاريح:

١. الحوراني، محمد احمد وقدمي، ثائر، ٢٠١٨، القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية كمعيار لتقييم الأداء المالي -دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المالية وإدارة المخاطر، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن.
٢. بو جمعة، بلال، ٢٠٠٧، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الاور ومتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
٣. سعدي، هند وبرحومة، عبد الحميد، ٢٠١٧، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة اقتصادية قياسية للفترة من ١٩٨٠-٢٠١٤، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن ضياف، المسيلة، الجزائر.
٤. كحل الراس، عبد الله، وآخرون، ٢٠١٩، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية ٢٠٠٠-٢٠١٧، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر.
٥. مطاي، علي، ٢٠١٦، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجليلي بو نعامة خميس مليانة.

ثانياً. المصادر الأجنبية:**A. books**

1. Gujarati, D. N., 2003, Basic Econometrics, 4 the Mc Graw-Hill, Companies, Inc., New York, USA.
2. Gujarati, Damodar, 2011, Econometric by Example, TST, Edition, Palgrave MacMillan.

B. Artcils:

1. bougets, Michel, 2005, la globalization introduction economies du nouveau monde France Pearson educations.
2. G. Bennett, Stewart, 2013, Best practice EVA: the definitive guide to measuring and maximizing shareholder value, (Wiley finance series), USA.
3. cherif, Mondher, 2009, et Stéphane, Dubreuille, Creation du valeur et capital investissements, Pearson Education, France.